جذور الحرية الدينية في الولايات المتحدة الأمريكية قانون فرجينيا للحرية الدينية عام 1786 انموذجاً

أ.م.د. نغم طالب عبدالله

كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية/ جامعة بغداد

The Roots of Religious Freedom in the United States of America

Ass. Prof. Dr. Nagham Talib Abdullah

College of Education Ibn Rushd for Humanities\ University of Baghdad

nagham_talib@yahoo.com

Abstract:

The research deals with the formal religion process in the colony of Virginia, before and after the American Revolution. Thomas Jefferson and his colleague James Madison, had great contributions to the foundation and adoption of the legal version of The Virginia Statute for Religious Freedom 1786. These efforts were first formulated in the continuing appeals for the disestablishment of the Church of England, and succeeded in making religion and the sectarian beliefs a special matter to the people, In isolation from the power of the civil authority.

Key Words: The Virginia, Statute, Religious Freedom, 1786.

الملخص

يتناول البحث مسيرة الدين الرسمي في مستعمرة فرجينيا قبل الثورة الأمريكية وبعدها. كان لتوماس جيفرسون ورفيقه جيمس ماديسون، مساهمات جليلة في إنشاء وتبني الصيغة القانونية للحرية الدينية في فرجينيا عام 1786. تلك الجهود التي تبلورت أولاً في المناشدات المتواصلة، لسحب الصفة الرسمية عن كنيسة انكلترا، وتكللت بالنجاح في جعل الدين والمعتقد شان خاص بالفرد، بمعزل عن سطوة السلطة المدنية.

الكلمات المفتاحية: قانون، فرجينيا، الحرية الدينية، 1786.

المقدمة:

حمل المستوطنون الانكليز الأوائل في هجرتهم الى العالم الجديد، شكلاً جديداً وفريداً من الراديكالية البروتستانتية، مورست بدرجات متفاوتة في الشمال والجنوب، ضد الفرق المخالفة الأخرى، بعد أن عانوا في الأساس من الاضطهاد الديني الذي ساد في انكلترا بعد تأسيس الكنيسة الانگليكانية.

شكلت الثورة الأمريكية منعطفاً كبيراً في واقع الكنيسة الانگليكانية الرسمية في فرجينيا، بل وفي مسيرة الحرية الدينية في الولايات المتحدة عموماً. فمع عام 1776 انبثقت في دستور فرجينيا، في ظل النظام الجمهوري الجديد، توجهات لتبني سياسية تسامحية إزاء الفرق المنشقة التي عانت في السابق. وشارك العديد من قادة فرجينيا المؤسسين في صياغة تلك المنعطفات، التي أسهمت في تشكيل البنية الدينية للولاية أولاً وللجمهورية لاحقاً.

في ضوء معطيات عدة حددت فرضية للإجابة على تساؤلات جوهرية حول هذه الدراسة:

- هل شكل الدين عاملاً حاسماً في نشأة المستعمرات الأمريكية؟ وكيف تعايشت الطوائف الدينية المختلفة في المستعمرة قبل حرب الاستقلال؟
- بم تميزت الكنيسة في فرجينيا؟ وكيف تمكنت من الهيمنة على واقع الحياة المدنية والدينية على حد سواء، طيلة قرن ونيف من الزمن؟
- ما هي مصادر فلسفة الحقوق الطبيعية التي صاغت توجهات توماس جيفرسون إزاء موضوعة الدين؟
- هل كان لبقية الفرق الدينية دور في بلورة قانون فرجينيا للحرية الدينية؟
- ما هي المراحل التي مر بها قانون فرجينيا للحرية الدينية ؟ وهل بدأ بجهود جورج ماسون عام 1776؟

- متى وكيف تمكن جيمس ماديسون من استثمار وتوجيه الأحداث لصالح قضيته المشتركة مع جيفرسون؟

طورت الدراسة من خلال تقسيمها على مقدمة وثمان محاور وخاتمة، تطرق المحور الأول لوفود الانكليكانية الى فرجينيا، وتبنيها كنيسة رسمية للمستعمرة، ومراحل نموها وتطورها. وتناول المحور الثاني طبيعة العلاقة التي سادت بين الكنيسة الرسمية وبقية الفرق الدينية البروتستانتية المخالفة أو المنشقة كما تعرف، لاسيما مع الكويكرز والمعمدانيين والمشيخيين، فضلاً عن الكاثوليك. وفي المحور الثالث جرى بحث جهود توماس جيفرسون وإشكالية الكنيسة الرسمية، والمصادر التي شكلت منطلقاً للمطالبة بالحقوق الكاملة للمستوطنين، اعتماداً على الإرث التاريخي للانكلو ساكسون، والضرورات الطبيعية للفرد كما وهبها الله له. وفي المحور الرابع تناولت الدراسة منجزات جورج ماسون في إقرار لائحة الحقوق في فرجينيا عام 1776، والتي تطرقت لقضية الدين والعلاقة بين الله والفرد. أما المحور الخامس خصص للصيغة الأولى لمشروع قانون مقترح للحرية الدينية منذ عام 1776، وكرسنا المحور السادس لبحث كيف تحولت الانكليكانية الى الكنيسة البروتستانتية الأسقفية، والتي تعد الكنيسة الوطنية في الولايات المتحدة الأمريكية، بعد إجراء تعديلات تتناسب مع الوضع الجديد، الذي رافق الاستقلال وقيم الجمهورية الناشئة. أما المحور السابع كرس لعرض جهود جيمس ماديسون بإعادة قانون جيفرسون المقترح الى الواجهة مرة أخرى، بالتزامن مع سفر جيفرسون الى باريس سفيراً لبلاده هناك، ومحاولات البعض أمثال باتريك هنري تشريع قانون الحماية الدين المسيحي ومعلميه ودعمهم بالضرائب، ومن ثم الحراك الشعبي لطائفتي المشيخيين والمعمدانيين لرفض تلك المبادرة. وأخيراً في المحور الثامن بحثنا مراحل انجاز وتشريع قانون فرجينيا للحرية الدينية عام 1786، والمناقشات والمناكفات السياسية التي دارت حوله.

أولاً: فرجينيا والكنيسة الرسمية:

تعد التجربة التي تبنتها ولاية فرجينيا بعد حرب الاستقلال رائدة في مجال الحرية الدينية والعلاقة بين الكنيسة والدولة، والتي وضعت لاحقاً أسس القوانين التي تبنتها الجمهورية في الدستور الفدرالي. فمع وصول المستعمرين الانكليز الى أميركا الشمالية، وفدت الانكليكانية أو كنيسة انكلترا[1]، التي أصبحت عشية الثورة الأمريكية الكنيسة الرسمية في تسع مستعمرات بدون منافس. وفي خضم مسيرة إرساء مفهوم الحرية الدينية والفكر الليبرالي، الذي ترافق مع جهود مناصري نظرية الحقوق الطبيعية للفرد في ظل المجتمع، تصاعدت الدعوات لنزع الصفة الرسمية عن تلك الكنيسة، التي حضيت طيلة قرن ونيف من الزمن بوضع قانوني خاص، وحمتها السلطة التشريعية من الخرق والتجاوز، مدعومة بالضرائب العامة. فتاريخ التسامح الديني في أميركا خلال العصر الاستعماري كان معقداً ومتنوعاً من مكان الى آخر، فتارة تراه زاخراً بروح الانفتاح والتناغم كما في مجتمع رود ايلند، وتارة ثيوقراطي صارم، كما هو الحال في مستعمرات نيوانجلند شمالاً ومستعمرات جنوبية أخرى، وما بين النقيضين مارس المستعمرون درجات متفاوتة من التسامح والتعايش السلمي[2].

انتهجت الجمعية العامة في فرجينيا في السنوات الأولى من عمر المستعمرة دوراً رقابياً صارماً في تنفيذ الواجبات الدينية الى جانب المدنية، ولم تكن فكرة التسامح أو التهاون في تنفيذ التشريعات، التي تتعلق بالوضع الخاص للكنيسة ورجال الدين واردة البتة. ومما زاد في تعقيد الأمر تمرير عقوبات متفاوتة، تبعاً للخروقات، التي ترافق تطبيق تلك التوصيات بحق المخالفين، تباينت بين التوبيخ والحرمان من المؤونة أو الغرامات الباهظة أو الجلد علناً أو النفي من المستعمرة [3].

(1) للمزيد عن تاريخ هذه الكنيسة في انكلترا والمستعمرات الأمريكية، ينظر بحثنا المنشور بعنوان الانكليكانية وقراءة في تطور الكنيسة البروتستانتية الأسقفية في الولايات المتحدة الأمريكية، نغم طالب عبدالله، بحث منشور في كلية الآداب – جامعة بغداد، العدد 109، 2014.

(2)Ralph E. Pyle & James D. Davidson، "The Origins of Religious Stratification in Colonial America"، *Journal for the Scientific Study of Religion*، Vol. 42، No. 1 (Mar.، 2003)، Published by: Wiley on behalf of Society for the Scientific Study of Religion، p.60.

(3) Spreading the Gospel in Colonial Virginia، Preaching Religion and Community، Introduction and Notes by Edward L. Bond، Virginia، 2005، p. 10 – 12.

ثانياً: الفرق الدينية البروتستانتية والانكليكانية:

يؤكد واقع التطور التاريخي إن موضوع الدين شكل أساساً جوهرياً في تأسيس بنيان الولايات المتحدة الأمريكية. فمنذ أن حمل المهاجرون الأوائل من الحجاج البيوريتان عقيدتهم الدينية الى مستعمرة بلايموث عام 1620، قُدّر لمبادئ البروتستانتية أن تنمو وتزدهر في أميركا، وصاغت في أول الأمر نمطاً من الثيوقراطية الصارمة، عكست مقدار الضغوط والمضايقات التي تعرضوا لها في انكلترا، وآثروا أن يمارسوا عقيدتهم الدينية، ويعبدوا الله على طريقتهم الخاصة في ارض الميعاد الجديدة، كما باتوا يصفونها، ولم يكن بغريب أن يلجأ هؤلاء الى التضييق، بل والتنكيل ببقية الفرق، التي لم تتفق مع توجهاتهم حيال شكل وصيغة الحكومة، التي ربطت فيها الدولة بالكنيسة، ووضعت قوانين وعقوبات قاسية لمن لا يلتزم بهذا النظام، ولم يسمح لغير المنضوين تحت لواء الكنائس الرسمية أن يمارسوا طقوسهم، وأدى المخالفون الى جانب ذلك ضريبة مالية لدعم المذهب الرسمي. فطبق البيوريتان في مستعمرات الشمال نيو انجلند ماساتشوسيتس وكونكتكت، سياسة جمعت بين السلطتين الدينية والمدنية في آن واحد. وبلغ الأمر من التشدد باستبعاد المخالفين من بقية الفرق المنشقة الأخرى، بل وإعدام الكثيرين، لاسيما من أتباع طائفتي الكويكرز Quakers[1] والمعمدانيين Baptists[2]، وتواصل الأمر حتى عام 1660 حيث جمدت تلك العقوبة، لاسيما مع تطورات عودة ملكية آل ستيوارت وإصدار قانون الانسجام الديني، واقتصر الأمر على إخضاع المخالفين لضريبة مالية تدفع لصالح الكنيسة الأبرشية الرسمية، ولم تلغ الصفة الرسمية لتلك الكنيسة حتى عام 1830. كما إن الأمر وصل في بعض الأحيان الى سباق محموم بين الكنيستين الأبرشية والانكليكانية للتبشير، ومارست الإدارة الانكليزية وموظفوها ضغوطاً كبيرة، وعينوا رجال دين انكليكان في مناطق نيوانجلند التي يخدمها رجال دين بيوريتان، وجرى أغراء الكثيرين منهم بالمال لاعتناق كنيسة انكلترا، ورداً على تلك المحاولات انخرط البيوريتان لإنشاء كنائس جديدة لكبح تقدم الانكليكان.[3]

انتشر التحامل الديني والتعصب الطائفي خلال السنوات المبكرة من عمر المرحلة الكولنيالية في المستعمرات الأمريكية، والى جانب الفرق المسيحية البروتستانتية المخالفة، كان اليهود ممن عانوا من التضييق، على الرغم من إن أعدادهم كانت قليلة آنذاك، إلا إن عدداً كبيراً منهم كانوا من التجار الأثرياء، ممن حققوا سمعة كبيرة في المستعمرات، لاسيما في نيويورك.[4]

كما إن الكاثوليك عانوا أيضاً تحاملاً وعداءً دينياً واضحاً في معظم المستعمرات الأمريكية، وحتى ميريلاند التي أسسها اللورد بالتيمور لتكون ملاذاً آمناً لهم، سرعان ما تحولت بفعل الهجرة البروتستانتية الى مركز للانكليكانية، التي أعلنت لاحقاً كنيسة رسمية فيها. بالنسبة للبيوريتان كانت الكاثوليكية تمثل إفساداً، بل وتشويهاً للرسالة المسيحية، فماساتشوسيتس عدت منذ عام 1647 في دستورها الأساسي، إن أي قس أو مبشر جزويتي في المستعمرة سوف يعامل كعدو للدين المسيحي. وفي عظة للمبجل Reverend

(1) الكويكرز: الاسم الرسمي لهم هو الجمعية الدينية للأصحاب Religious Society of Friends تأسست هذه الجماعة في انكلترا بحدود عام 1660، على يد جورج فوكس George Fox(1624- 1690)، بعد حركة الإصلاح الديني. ارتبطت تسميتهم بالارتجاف أو الارتعاش عند ذكر اسم الله، كنوع من الحماسة الدينية. يؤمنون بالنور الداخلي أو الإدراك الباطني بالرب كمرجعية دينية، ويرفضون أي سلطة كنسية. عانوا كثيراً في انكلترا، وبدأوا منذ عام 1654 بالبروز في المستعمرات الأميركية. اضطهدهم البيوريتان في ماساشوسيتس، وكذلك فعل مواطنو فرجينيا ؛ بسبب معتقداتهم الرافضة لخوض الحرب والإذعان للسلطة. كانت رود ايلند ملاذاً آمناً لهم أول الأمر، بسبب روح التسامح الديني فيها، ثم نجحوا في تأسيس مجتمع مزدهر في بنسلفانيا. ينظر:

Charles A. Goodrich، The Ecclesiastical Class Book، Hartford، 1835، pp. 195- 197.

(2) تقوم الكنيسة المعمدانية Baptism Church على مبدأ الثالوث، يعتقد إنها تأسست في ألمانيا والأراضي المنخفضة أولاً في القرن السادس عشر، ثم انتقلت الى انكلترا، حيث عانى أتباعها من الاضطهاد والتنكيل. وعوضاً عن رش أو نثر الماء، يكون التعميد بالغمر أو التغطيس بالماء، وهو مقتصر على الذين يؤمنون بالمسيح، ويعترفون بتوبتهم وندمهم عن ارتكاب الآثام والخطايا، يجري طقس التعميد للبالغين فقط. يعدون رسالتهم إنسانية عالمية لجميع الثقافات والحضارات. ينظر:

Charles A. Goodrich، Op. Cit، pp. 188 – 190.

(3) Bradley Chapin، Criminal Justice in Colonial America، Georgia، 2010، pp. 104 – 106 ; Ralph E. Pyle & James D. Davidson، Op. Cit، pp. 62 – 63

(4) Oscar Reiss، The Jews in Colonial America، North Carolina، 2004.pp. 19 – 24 ;

نغم طالب عبدالله، التنوع الطائفي في المستعمرات الانكليزية في أميركا الشمالية 1607- 1776، بحث منشور في مجلة كلية التربية – الجامعة المستنصرية، العدد الثاني، 2014.

جونثان مايهو Jonathan Mayhew عام 1759 ذكر فيها "إن الكاثوليك متعصبين عنيفين وظلاميين، جاءوا لذبح البروتستانت"[1]. كما إن بعض أعلام الأمة وقادتها السياسيين أججوا الموقف بتصريحات نارية، فصموئيل آدمز صرح " إن أكثر الأمور إثارة للفزع والرعب هي تنامي مد الكاثوليكية في أميركا، أكثر بكثير من قانون الطابع 1764"[2].

حرم الكاثوليك ما بين عامي 1641–1699 من تولي المناصب الرسمية والعامة في مستعمرة فرجينيا، ولم يسمح لهم بالإدلاء بأصواتهم في الانتخابات، منذ عام 1699 وحتى عام الاستقلال 1776. هذا واستثني الكاثوليك من كافة مراسم التسامح الديني التي صدرت في انكلترا، وطبقت في المستعمرات الأمريكية، بدءاً من عام 1690 ولغاية اندلاع الثورة. وشمل هذا الأمر كل من الملحدين وغير المسيحيين ومنكري عقيدة الثالوث أو الموحدين Non Trinitarians.[3]

عانى المعمدانيون كثيراً في المستعمرات الأمريكية، التي لم تتقبل أرائهم الدينية وعدتها مغالية، وتجدر الإشارة الى إن أول مستعمرة قامت على أسس الكنيسة المعمدانية في أميركا هي رود ايلند، التي أنشاها روجر ويليامز عام 1636، وأصبحت لاحقاً أنموذجاً للفصل التام بين الدين والدولة، وملاذاً أمناً للعديد من الفرق المنشقة والمخالفة، وذلك وفق ما جاء في مرسوم المستعمرة الصادر لعام 1663. ولكن لم يسمح للمعمدانيين بممارسة طقوسهم ومعتقداتهم بحرية، وضيق عليهم في ماساتشوسيتس وفرجينيا [4] هذا ويمكن أن نؤشر أنموذجاً آخر، جرى فيه تبني حرية في ممارسة الدين والعبادة من دون تضييق أو ملاحقة أو تعنيف، في دستور غرب نيوجرسي، المنبثق عام 1683، ضمن المادة السادسة عشر، وذلك لمن يؤمن بالله الأبدي القدير. كما تضمن مرسوم مستعمرة بنسلفانيا الذي أصدره ويليام بن عام 1701، فقرة تشابه ما ورد في مرسوم رود ايلند بحرية الإيمان وممارسة الدين. وحتى إن افترضنا إن مرسوم التسامح الديني الذي أصدرته مستعمرة ميريلاند عام 1649، قد أعطى الحرية الدينية للطوائف المسيحية التي تعترف بالثالوث الأقدس حصراً، وضمن الحرية للكاثوليك ايضاً لممارسة شعائرهم بحرية، لكن القانون استثنى من التسامح منكري إلوهية المسيح، واقر عقوبة الإعدام بحقهم.[5]

سادت حالة تنافر بين المعمدانيين من جهة والمشيخيين Presbyterians[6] من جهة أخرى في الجنوب. وظل الأمر على هذه الوتيرة طويلاً، ومع تزايد تأثير الطوائف المعمدانية والمشيخية في فرجينيا، وخوفاً من منافستها لسطوة الكنيسة الرسمية، أقدمت الجمعية العامة في المستعمرة على حل وإلغاء للعديد من الإرساليات والكنائس، بحجة إنها لا تضم رجال دين انگليكان، وتصاعدت حدة الخلافات بينهما. وحتى عام 1770 فاق تعداد المعمدانيون في فرجينيا تعداد الانگليكان فيها، وكانوا ناقمين على الإجراءات القانونية الواجب تنفيذها، ليحظى كهنتهم برخص للتبشير في أماكن محددة. وفي بعض ردود الأفعال الغاضبة من مناصري الكنيسة الرسمية، جرى الاعتداء والهجوم على رجال الدين المعمدانيين المتجولين، وأُسيئت معاملتهم، وزج بالكثيرين منهم الى السجون بتهمة تعكير صفو السلام. وعلى الرغم من محاولات وجهود الكنيسة الانگليكانية لتقويض نشاطات وفعاليات المجاميع المنشقة، إلا إن الدين الطائفي (ونقصد به الدين متعدد الأطياف) في فرجينيا قد نما واتسعت دائرته بسرعة أواخر العصر الكولنيالي[7].

(1) Quoted in: James D. Davidson & Ralph E. Pyle، Ranking Faiths: Religious Stratification in America، Maryland، 2011، p. 45.
(2) Quoted in: Ibid، p. 45.
(3) Ralph E. Pyle & James D. Davidson، "The Origins of Religious Stratification in Colonial America"، p. 66.
(4) Everit Brown، The National Standard History of the United States For Popular Use، New York، 1886، pp. 159 – 160.
(5) http://avalon.law.yale.edu/17th_century/nj10.asp;
جون. اس جيبسون، معجم مصطلحات حقوق الإنسان العالمي، ترجمة: سمير عزت نصار، مراجعة: فاروق منصور، الطبعة الأولى، 2014، ص 115.
(6) تأسست الكنيسة المشيخية في اسكتلندا بجهود جون نوكس John Knox (1514- 1572)، بعد عودته اليها من جنيف، متأثراً بتعاليم المصلح جون كالفن بحدود عام (1559- 1560). وهي متمسكة باعتراف ويستمنستر للإيمان، والذي يتألف من ثلاثة وثلاثين فصلاً تضم أسس المذهب. استقر المشيخيون في أميركا الشمالية في مستعمرات ديلاوير وميريلاند وبنسلفانيا، قادمين من ايرلندا الشمالية واسكتلندا.
(7) James D. Davidson & Ralph E. Pyle، Ranking Faiths، p. 47.

بدأ الحراك الداخلي في فرجينيا لحث السلطة الرسمية في المستعمرة، على تشريع قانون للتسامح إزاء الفرق الدينية منذ عام 1772، وكان لجهود اثنين من أساتذة كلية ويليام وماري دور كبير في بث روح الانفتاح الديني، وهما كل من البروفيسور ساموبل هنلي Samuel Henley وتوماس گواتكن Thomas Gwatkin[1].

ثالثاً: توماس جيفرسون وإشكالية الكنيسة الرسمية:

لا يمكن الحديث عن تلك المعطيات الجوهرية في إشكالية الكنيسة الرسمية في فرجينيا، من دون الإشارة الى جهود ومساهمات توماس جيفرسون Thomas Jefferson (1743–1826) وصديقه اليافع جيمس ماديسون James Madison (1751–1836) المعروف بأبو الدستور ورابع رئيس للولايات المتحدة، لإنشاء وتبني الصيغة القانونية للحرية الدينية في فرجينيا، والتي ارتكز عليها لاحقاً الدستور الاتحادي، وما انبثق منه في لائحة الحقوق عام 1791. لقد أكد جيفرسون في طروحات كثيرة على فكرة إن المعتقدات والقناعات الدينية هي شأن خاص بالفرد، ولا يجوز للدولة أو للسلطة المدنية أن تمارس وصاية عليها بأي شكل من الأشكال، من خلال القوانين والتشريعات أو الدعم الضريبي.[2]

تطرق جيفرسون في كتابه الشهير نظرة موجزة في حقوق أميركا البريطانية عام 1774، وقبل أن يأخذ الخلاف مع بريطانيا طابعاً راديكالياً، الى إن حقوق سكان فرجينيا تنبثق من الحقوق الطبيعة، وليس من الملك، فالله الذي وهب الحياة منح الحرية في الوقت ذاته، وان يد العنف والظلم والجور والطغيان قد تدمرهما، ولكنها لا تستطيع أن تفصل عراهما أو أن تمحوهما[3]

قارن جيفرسون المستوطنين الأوائل لفرجينيا مع أسلافهم الساكسون وحقوقهم الطبيعية، عندما غادر هؤلاء موطنهم الأصلي، وهاجروا الى ارض أخرى، لتأسيس مجتمع وفق قوانين وتنظيمات، كان هدفها الرئيسي تعزيز قيم السعادة المشتركة والعامة. وفي أرضهم الجديدة انكلترا، كان الساكسون مواطنين أحرار، يعيشون في ظل قوانينهم الخاصة وتشريعاتهم، من دون أي تحكم أو تسلط من بلدهم الأم، الى أن جاء النورمان ودمروا دستورهم القديم. واللافت للنظر إن مساعي الأميركيين، للحيلولة دون وصول الأمور مع بريطانيا الى حد القطيعة التامة، لم تمنع جيفرسون من اللجوء الى نبرة الاستعلاء، في التذكير بان أميركا لم يهزمها ويليام النورماندي، ولم تخضع أراضيها له أو لأحد من خلفاءه[4].

امتدت نظرية جيفرسون للحقوق الطبيعية والحريات المدنية والدينية الى ما يعرف بأسطورة الأصل أو الجذور Myth of Origin or Rootedness، القائمة على الشعور بامتلاك ارث مشترك، والتي ارجع فيها المقارنة الى أسلاف المستوطنين الأوائل من الساكسون Saxon، ممن حملوا معهم اثر مغادرتهم موطنهم الأصلي، في شمال أوربا حقوقهم الموروثة الى الأرض الجديدة (انكلترا)، والتي أسسوا فيها مجتمعاً وفق تنظيمات تعزز من قيم الرخاء المشترك والعام، لهذا فالمهاجرون الانكليز نقلوا تلك الميزة معهم من أجدادهم الى أميركا، ليكونوا كما كان الساكسون، مواطنين أحرار يعيشون في ظل قوانينهم الخاصة وتشريعاتهم، من دون أي تحكم أو تسلط من بلدهم الأم. وها هو جيفرسون يصف فرجينيا، على إنها نتاج المستوطنين وتضحياتهم، كما كانت انكلترا نتاجاً لنضال الساكسون، الذين كافحوا لاستعادة حقوقهم وحرياتهم، حتى بعد مجئ النورمان[5].

واصل جيفرسون نهجه الليبرالي عام 1775، عندما عين لصياغة مسودة إعلان ضرورات وأسباب حمل السلاح، وتطرق لهذا المدلول، حينما ذكر "إن أسلافنا تركوا أراضيهم الأصلية، بحثاً عن هذه الشواطئ، ليقيموا فيها من أجل الحرية المدنية والدينية"[6].

(1) Rhys Isaac، The Act of Establishing the Freedom of Religion Remembered: The Dissenters ' Virginia Heritage، *The Virginia Magazine of History and Biography*، Vol. 95. No. 1 (Jan.، 1987)، Virginia Historical Society، p. 30.

(2) Ibid، p. 26; فرانك لامبرت، الدين في السياسة الأمريكية- تاريخ موجز، نقله الى العربية: عبد اللطيف موسى أبو البصل، نمو للنشر، الرياض، 1336هـ، ص7- 8.

(3) Thomas Jefferson، A Summary View of the Rights of British America 1774، New York، 1971، p. 31.

(4) Ibid، p. 28.

(5) Allen Jayne، Jefferson Jefferson's Declaration of Independence، Origins، Philosophy، Theology، Kentucky، 1998، pp. 53 – 54; Nell Irvin Painter، The History of White people، New York، 2010، p. 111.

(6) Quoted in: Steven K. Green، Inventing a Christian America: The Myth of the Religious Founding، Oxford، 2005، p. 47.

تأثر جيفرسون في استلهام آراءه الليبرالية، خلال صياغة إعلان الاستقلال بفلسفة التنوير، أكثر من تأثره بعقيدته البروتستانتية، وهذا يعكس احترامه للتوجهات الإنسانية على اختلاف أطيافها، كونها منبثقة من نظرية الحقوق الطبيعية، حيث يكون من واجب الحكومة حماية الأفراد وممتلكاتهم، مهما تنوعت عقائدهم وخلفياتهم الدينية. وان المجتمع في أميركا القرن الثامن عشر أصبح تعددياً، تحتم معه على السلطة المدنية أن تنأى بنفسها عن القضايا الدينية، كي لا تتحول الخلافات الطائفية الى حروب دينية طاحنة، كما حدث في أوربا. كما إن تأطير الدين المسيحي في مؤسسة كنسية رسمية سيترتب عليه اضطهاد الأكثرية للأقلية.[1]

مع إعلان الاستقلال في تموز عام 1776 وتطور مجريات الحرب، تطلب الأمر إيجاد عناصر أقوى من اجل إيمان وهدف أمريكي مشترك للمستعمرين، لم يغفل ذلك الإعلان الفريد عن فكرة العناية الإلهية، وتفرد التجربة الأمريكية بدلالات ورموز توراتية مقتبسة من العهد القديم. ولم يتردد جيفرسون في وصف الشعب الأمريكي بأنهم الإسرائيليون الجدد، الذين تحرروا من قيود العبودية الى الحرية بعناية الله. فالأميركيين مثلوا شعب إسرائيل الهارب من بطش حكام مصر، وكانت أميركا بالنسبة لهم الأرض الموعودة، ولم يكن الأمر ليقف عند تلك الأطر بل تعداه، عندما قدم جيفرسون أيضاً مقترحه للكونغرس القاري الثاني، الذي شكل لجنة ضمت الى جانب جيفرسون، كلا من بنجامين فرانكلين وجون آدمز في الرابع من تموز عام 1776، لصياغة شعار وختم رسمي للولايات المتحدة، فوقع اختياره على هذا الرمز Children of Israel in the Wilderness، led by a Cloud By Day ، and a Pillar of Fire by night، عندما سار بنو إسرائيل في البراري بغمامة تظلهم في النهار، وقبس أو عمود من نار ينير طريقهم في الليل. حسبما جاء في سفر الخروج 13: 21 و22[2]، واقترح للوجه الآخر للختم صورة هنجيزت وهورسا Hengist and Horsa، وهما إخوة من قادة الساكسون في القرن الخامس الميلادي، ممن قادوا القبائل نحو انكلترا، وفتحوا أوائل أقاليمها مؤسسين لمملكة كنت Kent، وعبر عنهما "بأن لنا الشرف أن نكون من نسلهم وسلالتهم، ونحمل مبادئهم السياسية"[3].

ولم تغب فكرة مناهضة العبودية عن مخيلة جيفرسون خلال ذلك الصراع المرير، لإعادة صياغة مفاهيم الحقوق الطبيعية، إن الحريات بالنسبة للولايات المتحدة هي بمثابة هبة من الله، ولهذا لا يمكن انتهاكها إلا بعقابه الإلهي، في الواقع أنا ارتعد من أجل بلدي، عندما أفكر ملياً بأن الله عادل ومنصف، وان عدالته لا يمكن أن تسبت طويلاً أو الى الأبد، وان الرب العلي القدير لا يمكن أن يلتزم جانبنا في صراع كهذا"[4]. وحتى لو افترضنا إن دفاعه عن حقوق العبيد يمثل وجهاً مناقضاً لواقع امتلاكه للعشرات منهم، ومن بينهم سالي همينجز، إلا انها تعكس توجهاته في الرغبة من التخلص من القيود الشكلية، التي وضعتها السلطة المدنية، بل إن ما زاد الأمر تعقيداً إن معظم الكنائس التقليدية رحبت بعبودية الزنوج، وأطرته وأباحته بالرجوع الى نصوص من الكتاب المقدس Scripture[5].

خلال الحرب الثورية أبقى المسؤولون في فرجينيا الهيكل الديني الأساسي، حتى يتم تهيئة إجماع عام ولمصالحة بقية الفرق المنشقة، وضمان دعمهم ومساندتهم في الثورة. لم تطرح فكرة سحب الصفة الرسمية للكنيسة الانكليكانية خلال الحرب، فلطالما مثلت تلك المؤسسة السلطة في فرجينيا، فمن حكم المستعمرة حكم الكنيسة، لأنها دعامة للحكم لدى الطبقة الاجتماعية، ولا يبدو غريباً إن قلنا أنها تمثلهم أكثر مما هي بالنسبة لرجال الدين أو طبقة الكهنة أو حتى عامة الناس. لذا فقد دعا ادموند راندولف احد رجال الطبقة الحاكمة فيها الى تبني سياسة رسمية تتسم بالتسامح المعتدل لإبقاء المجتمع موحداً[6].

(1) فرانك لامبرت، الدين في السياسة الأمريكية، المصدر السابق، ص 20 – 24.

(2) Conrad Cherry (ed.)، God's New Israel Religious Interpretations of American Destiny، North Carolina، 1998، p. 65.

(3) Quoted in: Nell Irvin Painter، Op. Cit، pp. 111 – 112.

(4) Quoted in: James William Massie، America: The Origin of Her Present Conflict، Her Prospect from the salve and Her Claim From Anti – Slavery Sympathy، London، 1864، p. 105.

(5) Jeffrey Robert Young (ed.)، Proslavery and Sectional Thought in Early South 1740 – 1829 an Anthology، South Carolina، 2006، p. 230.

(6) Merrill D. Peterson & Robert C. Vaugham (ed.)، The Virginia Statute For Religious Freedom: Its Evolution and Consequences in American History، Cambridge، 1988، pp. 82 – 83.

وكان أول ملامح النضال رفض تام لمحاولات جيفرسون الرامية الى تضمين فقرة في القانون الأساسي لفرجينيا، يعد حرية المعتقد الديني والعبادة حق طبيعي، وان المكانة المتميزة للكنيسة الرسمية للولاية المدعومة بالضرائب العامة تنتهك هذا الحق. لم يكن يسيراً أن يقنع جيفرسون وماديسون قادة فرجينيا المؤسسين الأوائل بمنح الفرق الدينية المنشقة حقوقاً مماثلة لأتباع الكنيسة الرسمية. فقد كان رفض تلك النخبة لتلك المناشدات، محاولة للحفاظ على البرستيج والمكانة السياسية والاجتماعية، التي حصل عليها أسلافهم من قبل، بل إن سحب الصفة الرسمية عن الانكليكانية، يعني سحب البساط من تحت أقدامهم في شؤون الحكم وإدارة الأمور في الولاية[1].

رأى جيفرسون إن العلاقة بين الله والإنسان تقوم على الواعز والحس الأخلاقي Moral Sense، المتأتي من الخالق وهو أساس الوجود، وان الطبيعة زرعت في قلوبنا حب الآخرين، وحذرتنا من ارتكاب أفعال آثمة وطالحة، عوضاً عن الصدق والجمال وحب الذات أو حتى حب الله[2]. وتتضح توجهاته وقناعاته حول العلاقة بين الكنيسة أو الدين بالمجمل مع الدولة في هذه الكلمات " لندع كل شخص يعبر عن رأيه بحرية دون خوف، وليحافظ على مبادئه التي يؤمن بها، وليمارس عبادته بحسب عقيدته، سواء أكان إلهاً واحداً أم ثلاثة، أم من دون اله، أم عشرين اله، ولتحمه الدولة فيما يفعل"[3].

رابعاً: جورج ماسون ولائحة الحقوق في فرجينيا عام 1776:

تبنت الجمعية التشريعية في فرجينيا لائحة للحقوق في الثاني عشر من حزيران عام 1776 التي صاغها جورج ماسون George Mason (1725–1792) وجاء في الفقرة السادسة عشر فيها، "إن الدين أو واجبنا الذي ندين به لخالقنا، وطريقة أداؤه، يمكن توجيهها فقط من خلال العقل والاقتناع، وليس من خلال القوة والعنف، ولهذا فان جميع الأفراد متساوون في الممارسة الحرة للدين، وفقاً لإملاءات الضمير، من دون عقاب أو تقييد من قبل الحاكم، مالم يقم أحد تحت غطاء الدين بمضايقة أو تعكير سلام وسعادة وسلامة المجتمع، وهذه هي المهمة المتبادلة للجميع، لتطبيق التسامح والرفق المسيحي والمحبة والإحسان تجاه بعضنا البعض".[4] لقد كاد هذا الإعلان يصل الى حد فصل الكنيسة عن الدولة، في وقت كان فيه الكثيرون يربطون بين الكنيسة الانكليكانية الرسمية وبين السلطة الملكية. لكن تلك الصيغة تركت العديد من القضايا المتفرعة من هذه الفقرة من دون توضيح، لاسيما وضع الكنيسة الرسمية، هل ستبقى كنيسة انكلترا تدعم بالضرائب العامة أم لا؟

خامساً: مشروع قانون مقترح للحرية الدينية:

في خريف عام 1776 وفي خضم نضالهم كان قادة البلاد بحاجة لدعم جميع الفرق والطوائف المنشقة في فرجينيا، لذا أدركت تلك الفرق أهمية استثمار تلك الفرصة للمطالبة إجراء تحسينات حيال واقع الحرية الدينية. وفي خطوة لتعزيز التلاحم شكل مجلس المندوبين لجنة في الحادي عشر من تشرين الأول من العام ذاته، ضمت في عضويتها توماس جيفرسون وريتشارد لي وجيمس تايلور وآخرون لبحث قضية الدين. كما اخذ بنظر الاعتبار مئات العرائض التي تقدمت بها الفرق المنشقة في مختلف مقاطعات الولاية، للمطالبة بالمساواة مع الكنيسة الرسمية وإلغاء امتيازاتها، وقرر المجلس إحالة تلك العرائض الى اللجنة للنظر فيه، وذلك في التاسع من تشرين الثاني من العام نفسه. وقدمت اللجنة توصياتها في التاسع عشر من تشرين الثاني، وخضعت التوصيات لمناقشات متواصلة حتى نهاية العام[5].

(1) Charles F. James، Documentary History of The Struggle for Religious Liberty in Virginia، Virginia، 1900. p. 64.
(2) Merrill D. Peterson & Robert C. Vaugham، Op. Cit، p. 87; فرانك لامبرت، المصدر السابق، ص 21.
(3) فرانك لامبرت، الدين في السياسة الأمريكية، المصدر السابق، 29.
(4) Charles F. James، Op. Cit، p. 62.
(5) Daniel L. Dreisbach، " George Mason's Pursuit of Religious Liberty in Revolutionary Virginia "، *The Virginia Magazine of History and Biography*، Vol. 108، No. 1 (2000)، Virginia Historical Society،p. 19;
جيفرسون الرئيس الفيلسوف من كتاباته، اشرف على التحرير: برنارد مايو، ترجمة وتقديم، محمد عبد المعز نصر، نشر الكتاب بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة - نيويورك، 1959، ص 130.

ومن جملة ما أوصت به اللجنة إلغاء جميع القوانين التي شرعها البرلمان البريطاني، والتي تجرم الآراء الدينية المخالفة، ورفض الحضور الإلزامي للطقوس الدينية، وإعفاء كافة المنشقين من كافة الضرائب لصالح الكنيسة الرسمية. وأحيل تقرير اللجنة الى المداولة النهائية في الثلاثين من تشرين الثاني، وسحبت من اللجنة الصلاحيات لإضفاء تعديلات أخرى تمس الوضع الخاص للكنيسة الانكليكانية، وفشل جيفرسون في مسعاه مقابل تشبث المحافظين بوضع الكنيسة القانوني. وعوضاً عن ذلك قادت جهوده بنجاح في الخامس من كانون الأول من عام 1776، الى تمرير الجمعية لائحة إعفاء المنشقين عن دفع كافة الضرائب والرسوم والمساهمات القسرية، التي كانوا يؤدونها لصالح الكنيسة الرسمية، وإلغاء كافة القوانين التي تلزمهم بحضور الطقوس الدينية والقداس والصلوات التي تقيمها الكنيسة، وعدّ الدين في فرجينيا طوعياً، وألغيت القوانين التي تجرم أية أراء أو ممارسات عقائدية. إلا إن اللائحة لم تمس ما جاء في مرسوم عام 1705، الذي يعترف بالكنيسة الانكليكانية كنيسة رسمية.[1]

إن الجذور العميقة التي غرستها الكنيسة الانكليزية في فرجينيا منذ الأيام الأولى لتأسيسها، لم تقف حائلاً بين ما اتخذ من خطوات جريئة لإعادة تشكيلها بعد الاستقلال. ففي الأول من حزيران عام 1779 انتخب جيفرسون حاكماً على فرجينيا خلفاً لباتريك هنري، وبقي في هذا المنصب حتى حزيران عام 1781. وفي الرابع من الشهر عين المجلس التشريعي في الولاية لجنة ضمت كلاً من جون هارفي John Harvie وجورج ماسون وجيرمن بيكر Jerman Baker، للنظر في لائحة الحرية الدينية، فضلاً عن تهيئة صيغة لحماية ممتلكات الكنيسة الرسمية القائمة بموجب القانون. وبتاريخ الثاني عشر من الشهر والعام نفسه، قدمت اللجنة للمجلس مشروع قانونين، احدهما القانون الذي صاغه جيفرسون سابقاً، لتوسيع مبادئ الحرية الدينية التي تضمنها إعلان الحقوق لعام 1776 الى مجلس المندوبين بعنوان A Bill for Religious Freedom، والثاني مشروع قانون حماية أراضي وممتلكات الكنسية.[2]

وكانت آراء جيفرسون حول قانون الحرية الدينية تتمحور في إن رعاية الحكومة للدين هي صيغة من صيغ الاستبداد والطغيان، وان المعتقدات الدينية هي شأن خاص بالمرء، وينبغي أن لا تكون سياسة عامة. ولم يحصر جيفرسون تلك الحرية بالفرق البروتستانتية أو حتى بالمسيحيين، بل شمل جميع المجموعات المختلفة، ومن بينهم اليهود والهندوس وحتى المسلمين، وكان يعتبر أن هذه الحرية ليست هبة من اجتماعات المجلس التشريعي، بل إحدى "الحقوق الطبيعية للجنس البشري". كانت أفكار جيفرسون متقدمة أكثر بكثير من أفكار مواطنيه في الثمانينات من القرن الثامن عشر، وكانت هناك معارضة قوية لإقتراحه[3]

ومما جاء في نص القانون المقترح: حيث إن الله العلي القدير خلق العقل حراً، لذا فان كل محاولات التأثير عليه من خلال فرض الأعباء أو العقوبات الدنيوية أو بتعجيزه تعجيزاً مدنياً سوف تولد عادات النفاق والوضاعة، وبالتالي فهي خروج عن الخطة التي رسمها الإله الأقدس الذي نعبده لديننا. الذي مع كونه رب العقل والجسد فانه اختار أن لا تنشر تعاليمه بيننا عن طريق فرضها قسراً على عقولنا أو أجسادنا، وكان في مقدوره فعل ذلك. وان الافتراضات البعيدة كل البعد عن الورع، التي وضعها المشرعون والحكام سواء المدنيون أو الكنسيون، الذين على الرغم من كونهم غير معصومين عن الخطأ ولا ملهمين بالوحي، فإنهم يفرضون سيادتهم على عقيدة الآخرين، وان إرغام شخص على أداء مساهمات مالية، من اجل نشر أو ترويج أراء لا يؤمن بها يعد عمل آثم واستبدادي، وأضاف جيفرسون إن حقوقنا المدنية لا تعتمد بأي حال من الأحوال على عقائدنا الدينية.[4]

سارع مناصرو الكنيسة القديمة الى تقديم مشروع قانونين في الخامس والعشرين من تشرين الأول عام 1779، احدهما مشروع قانون تشجيع والحث على الدين والفضيلة، والآخر مشروع قانون دعم معلمي الدين وأماكن العبادة. لم ينل مشروعا جيفرسون ومناصري

(1) Ibid، pp. 20 – 21 ; ص131، جيفرسون الرئيس الفيلسوف من كتاباته

(2)Charles F. James، Op. Cit، p. 92.

(3) Edwin S. Gaustad، "Thomas Jefferson، Religious Freedom and the Supreme Court"، *Church History*، Vol. 67، No. 4 (Dec.، 1998)، Cambridge University Press، The American Society of Church History، pp. 683 – 684.

(4) كريستوفر هيتشنز، توماس جيفرسون وإعلان استقلال أمريكا، ترجمة: رشا سعد تركي، مراجعة: عايدة الباجوري، الطبعة الأولى، القاهرة، كلمات للنشر والترجمة، 2008، ص 45 – 46.

الانكيكانية الدعم التشريعي الكافي ليصبحا قانونين، بسبب الانقسامات الحادة بين أعضاء الجمعية، وحالة الاحتقان الشعبي التي رافقت سير المناقشات، وبقي مقترح جيفرسون معلقاً لست سنوات أخرى[1].

لقد عانت الكنيسة الانكليكانية خلال المدة التي أعقبت إقرار قانون 1776، الذي علق الضرائب المباشرة لصالحها لدفع رواتب رجال الدين والكهنة، لذا قدم جورج ماسون في الثامن عشر من تشرين الثاني 1779 مقترحاً يقضي بجعل المساهمات المالية طوعية، لدعم الكنائس ورجال الدين التي ينتمون اليها، ومقترح آخر، لتنظيم عملية تحصيل ودفع مستحقات ورواتب رجال الدين ورسوم الرعية، لتبديد مخاوف بقية الفرق الدينية حيال وضع الكنيسة، كما قدم في السادس والعشرين من الشهر نفسه، مقترح قانون لحفظ ممتلكات الكنيسة بموجب القانون. وقد تبنى المجلس المقترح في الثالث عشر من كانون الأول 1779[2] إن ما قام به هذا القانون هو أنهى الضرائب المباشرة لدعم الكنيسة الرسمية في فرجينيا.

سادساً: الانكليكانية تتحول الى الكنيسة البروتستانتية الأسقفية:

بدأت محاولات الكنيسة الانكليزية للنهوض بعد التراجع الحاد الذي عانت منه خلال حرب الاستقلال، وهجرة العديد من رجالاتها الموالين للتاج الى بريطانيا وكندا، وتدمير العديد من كنائسها وأبرشياتها، مباشرة في التاسع عشر من تشرين الثاني عام 1780، عندما اجتمع ثلاثة من رجال الدين ونحو أربعة وعشرون من المندوبين العلمانيين في تشستر تاون Chestertown– مقاطعة كينت Kent في ميريلاند، وأوصوا بأن الكنيسة التي كانت تعرف سابقاً في الإقليم باسم كنيسة انكلترا، يجب أن تصبح الآن "الكنيسة الأسقفية البروتستانتية"، وجددوا في لقاءهم الثاني في الثالث عشر من آب عام 1783 في انابوليس، تبني الاسم ذاته بشكل رسمي للكنيسة. أما في فرجينيا نفسها بقي الانكليكان يتحكمون بالقرار السياسي في مجلس المندوبين بعد معركة يوركتاون الفاصلة، لكن الوضع العام كان يتطلب موقفاً موحداً اكبر مع بقية الفرق الأخرى، ممن طالبوا بحرية دينية اكبر، وفصل للدين عن الدولة[3].

لم تلق هذه الخطوة الترحيب من قبل بقية الطوائف، ممن عدوا قانون إنشاء الكنيسة الأسقفية، قد واصل منحه للانكليكانية ميزات خاصة وأفضلية على حساب بقية الكنائس، باعتبارها كنيسة رسمية.[4] في الحادي عشر من تشرين الثاني عام 1784، وبينما كان جيفرسون في أوربا سفيراً لبلاده الى فرنسا، تبنى مجلس المندوبين في فرجينيا توصية لفرض ضريبة معتدلة أو مساهمة مالية سنوية لصالح الدين المسيحي، ويعود الفضل في ذلك الى جهود باتريك هنري. حصل المقترح على دعم أولي بواقع 47 مقابل 32، وعين هنري رئيساً للجنة، فوضت لصياغة لائحة تضع خطة للتقييم العام لقيمة الضريبة. ولكن المشروع أثار حفيظة الآلاف من المنشقين، وجمعوا توقيعات وعرائض احتجاج رافضة لأي إجراء يقضي بدفع أية ضريبة مالية على خلفية المعتقد الديني، ونشط فيها المعمدانيين والمشيخيين مجدداً[5].

وأمام هذا التهديد لحرية الدين، كتب جيفرسون لرفيقه جيمس ماديسون من باريس "علينا أن نتضرع ونصلي من اجل موت هنري[6] وبدت معركة الاثنين خاسرة، لولا انتخاب باتريك هنري في السابع عشر من تشرين الثاني حاكماً على فرجينيا مرة ثانية (1784– 1786) وبهذا انسحب باتريك هنري من حلبة الصراع داخل الجمعية التشريعية، وهو من عبر عنه رجال الدين الانكليكان في الولاية بأنه "الدعامة العظيمة لقضيتنا".[7]

لكن المواجهة تجددت في الثاني من كانون الأول عام 1784، عندما قدم فرانسيس كوربن Francis Corbin مشروع قانون لتأسيس فقرة لرجال الدين المسيحي، وقد صيغت بتوجيه من باتريك هنري، توصي بإقرار ضريبة معتدلة لدعم رجال الدين ومعلمي

(1) Charles F. James، Op. Cit، pp. 92 – 95.
(2) Daniel L. Dreisbach، Op. Cit، p. 25.
(3) Henry Mason Baum، The Church Review، Vol: L، New York، 1887، p. 325; Lars P. Qualben، A History of the Christian Church، Oregon، 1933، p. 504.
(4) Rhys Isaac، Op.Cit، p. 32.
(5) Daniel L. Dreisbach، Op. Cit، p.31.
(6) Quoted in: Michael Kranish، Flight from Monticello Thomas Jefferson at War، Oxford University Press، 2010، p. 319.
(7) Daniel L. Dreisbach، Op. Cit، p. 32.

الدين المسيحي، وتعطي الخيار لدافع الضريبة باختيار وتحديد الطائفة الدينية التي ستتلقى هذه الإعانة المالية. أحيلت اللائحة للقراءة الثانية في اليوم التالي، وتحول المجلس الى لجنة الكل لمناقشة اللائحة في يومي 22 و23 كانون الأول 1784، حيث وافق 44 مقابل 42 لإحالة اللائحة للقراءة الثالثة، لكن مجريات الأمور تغيرت، عندما طالب معارضو تقدير قيمة الضريبة بتأجيل القراءة لنهائية الى الفصل التشريعي القادم في تشرين الثاني عام 1785[1].

سابعاً: جيمس ماديسون ومذكرة احتجاج على الدعم الرسمي للدين:

كان هذا الإجراء بمثابة فرصة سانحة لماديسون، لإيجاد حالة رفض شعبي للائحة. ففي العشرين من حزيران عام 1785 صاغ جيمس ماديسون مذكرة واحتجاج ضد التقدير الضريبي للدين، Memorial and Remonstrance against Religious Assessments، رداً على توصية المجلس السابقة. ومما جاء فيها " لأننا نعتبرها حقيقة أساسية لا يمكن إنكارها، بأن الدين أو الواجب الذي ندين به لخالقنا وطريقة تحقيقنا له، يمكن توجيهه عن طريق العقل والإقناع فقط وليس بالقوة أو العنف، وعليه فان دين كل إنسان يجب أن يترك لقناعة وضمير كل إنسان، وانه حق كل إنسان أن يمارسه كما يمليه عليه ضميره. [2] هذا الحق هو في طبيعته حق لا يمكن التصرف به، وهو حق غير قابل للتصرف. من الواجب إعفاء الدين من سلطة المجتمع عامة، قبل اعتبار أي شخص عضواً في المجتمع المدني، ينبغي عده خاضعاً وتابعاً لحاكم الكون. أنه من اللازم أن نأخذ حذرنا من أولى تجارب حريتنا، إننا نعتبر هذا الحرص المتشكك كأول واجبات المواطنين، وإحدى أنبل ميزات الثورة الماضية ... إننا نحترم كثيراً هذا الدرس فلن نسارع الى نسيانه. من لا يرى أن السلطة ذاتها التي يمكنها أن تضفي الطابع الرسمي للمسيحية، وتستثني جميع الديانات الأخرى، يمكنها أن تعطي وبنفس السهولة، الطابع الرسمي لأية طائفة مسيحية خاصة، باستثناء جميع الطوائف الأخرى، وان السلطة نفسها التي تجبر مواطناً على المساهمة بثلاثة بنسات مما يملك دعماً لأي كنيسة رسمية، قد تجبره أيضاً على إتباع أي كنيسة رسمية أخرى في جميع الحالات. إن المسيحية لم تكن بحاجة الى دعم الحكومة لكي تزدهر وتنتشر، وان هذا الدين وجد وانتشر من دون دعم من القوانين البشرية[3].

لقد تبين في بعض المواقف إن تلك المؤسسات تمارس نوعاً من الاستبداد الديني على بقايا السلطة المدنية. وتبين في كثير من المواقف تأييدها لحكم الطغاة السياسيين، وإنها لم تكن يوماً من حماة حرية الشعب. إن الحكام الذين يتمنون القضاء على الحريات العامة، ربما يناسبهم كثيراً أن يتخذوا لأنفسهم معاونين من رجال الدين، أما الحكومة العادلة التي تسعى لتامين الحريات وضمان استمرارها فلا حاجة بها لهؤلاء. أشار ماديسون الى إن دعم الدين أو الكنيسة بأي مبلغ مهما كان زهيداً، وان كان لا يتجاوز ثلاثة بنسات فقط، سيجعل منه ديناً سمياً يحظى بأفضلية على غيره[4]. كان ماديسون مؤمناً كرفيقه جيفرسون ان المنافسة الحرة المتساوية تولد المنافسة والابتكار، وذلك من شأنه أن يجعل الدين أكثر تيقظاً وتجاوباً مع الناس. نالت هذه المذكرة قبولاً واسعاً بين سكان الولاية، جورج ماسون وآخرون، أمثال الأخوين ويلسون كاري نيكولاس وجورج نيكولاس ساهموا بتحشيد الرأي العام لصالح حرية الدين في مقاطعات شمال فرجينيا.[5]

ثامناً: تشريع قانون فرجينيا للحرية الدينية عام 1786:

بحلول خريف عام 1785 كان مشروع قانون باتريك هنري قد اندثر، بسبب موجة السخط التي تسبب بها في مجتمع الولاية، ولم يرسل الى مجلس الشيوخ فيها للمصادقة عليه ليصبح قانوناً. التئمت الجمعية الجديدة في السابع عشر من تشرين الأول عام 1785، وفي الحادي والثلاثين من الشهر ذاته عاد جيمس ماديسون لتقديم جملة مشاريع لقوانين معلقة، وهي متممة لأعمال اللجنة

(1) Ibid، p. 33.
(2) James Madison، Memorial and Remonstrance against the General Assessment in A Bill Establishing Provision for the Teachers of Christian Religion Presented to the General Assembly of Virginia at the Session of 1785، Boston، 1819، p.5.
(3) Ibid، pp. 6 – 8 ; 26 فرانك لامبرت، المصدر السابق، ص
(4) Ibid، p. 9.
(5) Daniel L. Dreisbach، Op. Cit، p. 34.

التي عمل فيها سابقاً، لغرض تنقيح قوانين الولاية الأساسية، ومن ضمن اللوائح المقترحة النسخة الأصلية لقانون الحرية الدينية، الذي صاغه جيفرسون عام 1777، وكان يحمل رقم (82) من مجموع 126 مشروع قانون. استثني المشروع القانون هذه المرة من التأجيل، على الرغم من إن بعض المحافظين حاولوا إضعافه، لاسيما جون ف. ميرسر Mercer وفرانسس كوربن، وجرت قراءته لمرتين، وتقرر إحالته الى لجنة الكل لدراسته، وتنقيح وتعديل بعض الفقرات الواردة في النص الأصلي[1].

وفي الخامس عشر من كانون الأول من العام نفسه أي 1785، نوقش المشروع، وفق توصيات اللجنة التي طالبت بإجراء تعديلات طفيفة، وهو ما وافق عليه مجلس المندوبين في اليوم التالي. كما اقترح آخرون في هذه الأثناء تعديلاً آخراً، يقضي بحذف صيغة المقدمة الاستهلالية من النص الأصلي الذي اقترحه جيفرسون، وإدراج الافتتاحية التي جاءت في إعلان فرجينيا للحقوق، إلا إن المقترح أُحبط بتصويت ست وستون مقابل ثمانية وثلاثون.[2]

وفي السابع عشر من كانون الأول قدم مقترح آخر لتأجيل القراءة الثالثة للمشروع، حتى الدورة القادمة، في أكتوبر من العام المقبل أي 1786، إلا إن المقترح رفض. وقرأت اللائحة للمرة الثالثة، وعرضت للتصويت، ومررت بأغلبية أربع وسبعين صوتاً مقابل معارضة عشرين، وأحيلت الى مجلس الشيوخ للمصادقة عليه.[3]

أجرى مجلس الشيوخ تعديلاً على المشروع، وأعاده الى مجلس المندوبين في التاسع والعشرين من كانون الأول من العام نفسه، وكان التعديل يتمحور على المقدمة الاستهلالية للقانون، والتي دار سجال بشأنها في مجلس المندوبين قبل أسبوعين. وفشل التعديل هذه المرة بأن يحضى بالموافقة بأغلبية ست وخمسين مقابل خمس وثلاثين، وهو ما يعكس ان المعارضة والرفض كانا ينصبان حول بعض الصياغات اللفظية وليس لجوهر القانون.[4]

وفي جلسته المنعقدة في التاسع من كانون الثاني عام 1786، أصر مجلس الشيوخ على إجراء التعديل المقترح بإلغاء المقدمة، ودعا الى لقاء للتداول حياله، وهو ما تم قبوله. وفي الثاني عشر من الشهر ذاته ولغرض إجراء التعديل، اجتمع المشرعون من كلا المجلسين، وقاموا بإعادة الديباجة بصيغتها الأصلية مع تعديلين بديلين الى مجلس الشيوخ، وذلك في الثالث عشر من كانون الثاني.[5]

ويبدو إن السجال حيال انتقاء صيغة بديلة للمقدمة كان سيتواصل بين المجلسين، ولهذا اثر الشيوخ تمرير النص، لاسيما مع اقتراب الفصل التشريعي من نهايته. وبهذا قبل القانون مع الفقرة الافتتاحية، بتعديلات طفيفة لنص جيفرسون الأصلي في السادس عشر من كانون الثاني عام 1786. وفي التاسع عشر من كانون الثاني أي بعد ثلاثة أيام أعيد الى مجلس المندوبين، حيث وقع رئيسه على مسودة القانون.[6]

بعد مرور أكثر من ست سنوات على مبادرته، نجح رفيق جيفرسون، جيمس ماديسون الذي شاطره تلك التوجهات الليبرالية، بكسب معركة سياسية أخرى أمام أنصار الكنيسة الرسمية، ليصبح قانون فرجينيا الأساسي للحرية الدينية أنموذجاً متميزاً في سلسلة الانجازات التشريعية الفريدة في هذه المرحلة، بل طفرة نوعية في البنيان الأساسي للولايات المتحدة. وأصبحت فرجينيا أول ولاية تلغي المعايير والدينية لتقلد أي منصب عام في مؤسساتها المدنية، وقبل تضمينها في الدستور الفدرالي في عام 1787[7].

ومن أبرز ما جاء في نص القانون "حيث ان الله سبحانه وتعالى خلق العقل حراً... فقد شرعت الجمعية العامة، بأنه لن يجبر أي شخص على ممارسة أو دعم أو تبني أي عبادة أو مكان أو هيئة دينية مهما كانت، كما لا يجوز على الإطلاق اضطهاد أي

(1) Ibid، p. 37.
(2) Journal of The House of Delegates of The State of Virginia، Virginia General Assembly، House of Delegates، Richmond، 1828، p. 95.
(3) Ibid، pp. 96 – 98.
(4) Ibid، pp. 115 – 117.
(5) Ibid، pp. 135 – 140.
(6) Ibid، p. 143.
(7) كريستوفر هيتشنز، المصدر السابق، ص 47 – 48؛ https://founders.archives.gov/documents/Jefferson/01-02-02-0132-0004-0082
Allan Nevins، A History of American people from 1492، Oxford University Press، Ely House، London، 1965، pp. 63 – 64.

شخص أو التضييق عليه أو التعرض له أو الاعتداء على بدنه أو ممتلكاته، ولا يجوز أن يعاني بسبب آراءه ومعتقداته الدينية، بل إن جميع الناس يجب أن يكونوا أحرار في المجاهرة والتعبير بالحجة عن آرائهم في مسائل الدين، وحرية الإبقاء عليها، ولا يجب بأي حال من الأحوال التقليل أو التضخيم أو التأثير على أهليتهم المدنية"[1].

وكما يبدو من نص القانون، إن تأكيد الإيمان بالله الذي خلق الفكر حراً، يمنح للإنسان الحق في اختيار العقيدة التي يعتنقها، ويحرره من كافة القيود التي تضعها السلطة. لقد نجح جيفرسون بفصل الكنيسة عن الدولة، وتحييد الأخيرة عن دعم الكنائس بمختلف صيغها. والى جانب جهوده وجهود رفيقه ماديسون، أسهم كل من المعمدانيون والمشيخيون، الذين عانوا كثيراً من بطش السلطة الحاكمة، في تشريع هذا القانون، الذي حمى الدولة من تدخل الكنيسة، كما حمى الأفراد من سطوة الكنائس، وهو بهذا مثل الحل الأمثل للبلاد بكافة تنوعاتها الدينية والطائفية بعد تراكمات المرحلة السابقة.

الخلاصة والاستنتاجات

إن واقع المسيحية في فرجينيا خلال المرحلة الاستعمارية كان معقداً للغاية، بالنسبة للعلاقة التي تعاطت بها السلطة المدنية مع الكنيسة الرسمية أي كنيسة انكلترا، وبقية الطوائف والفرق الدينية الأخرى التي وفدت الى المستعمرة، والتي تنوعت بين الكويكرز والمعمدانيين والمشيخيين والكاثوليك، وحتى اليهود والوثنيين. ومن خلال مجريات الأحداث التي تناولتها الدراسة تبين ما يلي:

1- أصبحت الانكليكانية كنيسة رسمية في فرجينيا منذ عام 1619، وشرعت العديد من القوانين التي تدعمها بالضرائب والتمويل العام، وواجهت معظم الفرق الأخرى حملات إقصاء وتنكيل في أحيان أخرى، وبقي هذا الحال حتى اندلاع حرب الاستقلال عام 1776، حيث واجه المجتمع والكنيسة وضعاً وتحدياً آخر، تمثل بمحاولة توحيد كافة الجهود في قضية وطنية مشتركة، تطلبت إعادة النظر في شكل العلاقة بين الكنيسة الرسمية وبقية الطوائف، التي بدأت تطالب بحقوق مماثلة أسوة بالانكليكانية.

2- تميزت فرجينيا عن باقي المستعمرات كونها أول مستعمرة ولدت فيها الكنيسة الانكليكانية عام 1607، وأصبحت الكنيسة الرسمية التي حظيت بالرعاية والدعم الحكومي حتى اندلاع حرب الاستقلال، كونها مثلت امتداداً لكنيسة الوطن الأم. وعلى الرغم من التنوع الطائفي الذي شهدته المستعمرة، بسبب ازدياد موجات الهجرة، بقيت كنيسة انكلترا تمثل وجهاً سياسياً واجتماعياً مؤثراً ومهيمناً على بقية الفرق الدينية الأخرى.

3- بعد الاستقلال عن بريطانيا، وبجهود جورج ماسون، أصبح لكل شخص المساواة في الممارسة الحرة في الدين، وارتياد دور العبادة من دون ملاحقة أو تنكيل أو مساءلة، وذلك بموجب الفقرة السادسة عشر من لائحة الحقوق في دستور فرجينيا لعام 1776. إلا إن تلك التحولات الليبرالية أبقت على مكاسب الكنيسة القديمة، وتعالت الأصوات المؤيدة لفرض ضريبة لحمايتها، بل لرعاية الدين المسيحي ومعلميه.

4- تصدى كل من توماس جيفرسون وجيمس ماديسون لمهمتين أولهما: سحب الصفة الرسمية عن كنيسة انكلترا، ومن ثم فصل الدين عن الدولة، وتشريع قانون يتيح لكافة الفرق والأديان بممارسة حرة للعقيدة، انطلاقاً من مبدأ أن الدين مسالة خاصة بين الفرد وخالقه، وليس من حق السلطة المدنية أن تتدخل فيها، لان ذلك يناقض حرية الفكر، بل يناقض أهم الحقوق الطبيعية التي وهبها الله للإنسان وهو حق الاختيار.

5- خاض جيفرسون بين عامي 1777–1779 صراعاً مع السلطة في فرجينيا، لتشريع قانون الحرية الدينية، إلا انه واجه معارضة شرسة من مناصري الانكليكانية، وتولى زميله جيمس ماديسون لاحقاً زمام المبادرة منذ عام 1784، وخاض هو الآخر صراعاً توج جهوده بالنجاح مطلع عام 1786، ليصبح قانون فرجينيا للحرية الدينية أنموذجاً للمجتمع المتنوع المتسامح مع كياناته الدينية

(1) Charles F. James، Op. Cit، pp. 140 – 141; Ross L. Argir، "The Virginia Statute for Religious Foredoom: Revolutionary and Forgotten "، (2013)، Honors Projects. 189.، Grand Valley State University، ScholarWorks@GVSU، http://scholarworks.gvsu.edu/honorsprojects، pp. 17 – 22.

المتعددة، بعد صراع مرير دام لأكثر من قرن من الزمن. لقد شمل القانون، حسبما صرح جيفرسون كافة الفرق والطوائف البروتستانتية المخالفة والمنشقة، الى جانب الكاثوليك واليهود وأيضاً المسلمين والوثنيين وحتى الملحدين.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق المنشورة:

1- Journal of The House of Delegates of The State of Virginia، Virginia General Assembly، House of Delegates، Richmond، 1828.

2- James Madison، Memorial and Remonstrance against the General Assessment in A Bill Establishing Provision for the Teachers of Christian Religion Presented to the General Assembly of Virginia at the Session of 1785، Boston، 1819.

ثانياً: المصادر المعربة:

1-كريستوفر هيتشنز، توماس جيفرسون وإعلان استقلال أمريكا، ترجمة: رشا سعد تركي، مراجعة: عايدة الباجوري، الطبعة الأولى، القاهرة، كلمات للنشر والترجمة، 2008.

2-جون. اس جيبسون، معجم مصطلحات حقوق الإنسان العالمي، ترجمة: سمير عزت نصار، مراجعة: فاروق منصور، الطبعة الأولى، 2014.

3-جيفرسون الرئيس الفيلسوف من كتاباته، اشرف على التحرير: برنارد مايو، ترجمة وتقديم، محمد عبد المعز نصر، نشر الكتاب بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين، القاهرة- نيويورك، 1959.

4-فرانك لامبرت، الدين في السياسة الأمريكية تاريخ موجز، نقله الى العربية: عبد اللطيف موسى أبو البصل، نمو للنشر، الرياض، 1336هـ.

ثالثاً: الكتب الانكليزية:

1- Mason Baum، The Church Review، Vol: L، New York، 1887.
2- Everit Brown، The National Standard History of the United States For Popular Use، New York، 1886.
3- Edward L. Bond، Spreading the Gospel in Colonial Virginia، Preaching Religion and Community، Introduction and Notes by، Virginia، 2005.
4- Bradley Chapin، Criminal Justice in Colonial America، Georgia، 2010
5- Conrad Cherry (ed.)، God's New Israel Religious Interpretations of American Destiny، North Carolina، 1998.
6- James D. Davidson & Ralph E. Pyle، Ranking Faiths: Religious Stratification in America، Maryland، 2011.
7- Charles A. Goodrich، The Ecclesiastical Class book، Hartford، 1835.
8- Steven K. Green، Inventing a Christian America: The Myth of the Religious Founding، Oxford، 2005.
9- Thomas Jefferson، A Summary View of the Rights of British America 1774، New York، 1971.
10- Charles F. James، Documentary History of The Struggle for Religious Liberty in Virginia، Virginia، 1900.
11- Allen Jayne، Jefferson Jefferson's Declaration of Independence، Origins، Philosophy، Theology، Kentucky، 1998.
12- Michael Kranish، Flight from Monticello Thomas Jefferson at War، Oxford University Press، 2010.
13- James William Massie، America: The Origin of Her Present Conflict، Her Prospect from the salve and Her Claim From Anti – Slavery Sympathy، London، 1864.
14- Allan Nevins، A History of American people from 1492، Oxford University Press، Ely House، London، 1965.

15- Nell Irvin Painter، The History of White people، New York، 2010.
16- Merrill D. Peterson & Robert C. Vaugham (ed.)، The Virginia Statute For Religious Freedom: Its Evolution and Consequences in American History، Cambridge، 1988.
17- Lars P. Qualben، A History of the Christian Church، Oregon، 1933.
18- Oscar Reiss، The Jews in Colonial America، North Carolina، 2004.
19- Jeffrey Robert Young (ed.)، Proslavery and Sectional Thought in Early South 1740 – 1829 an Anthology، South Carolina، 2006.

رابعاً: البحوث العربية المنشورة:

1- نغم طالب عبدالله، الانكليكانية وقراءة في تطور الكنيسة البروتستانتية الأسقفية في الولايات المتحدة الأمريكية،، بحث منشور في كلية الآداب – جامعة بغداد، العدد 109، 2014.

2- نغم طالب عبدالله، التنوع الطائفي في المستعمرات الانكليزية في أميركا الشمالية 1607–1776، بحث منشور في مجلة كلية التربية – الجامعة المستنصرية، العدد الثاني، 2014.

خامساً: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):

1- https://founders.archives.gov/documents/Jefferson/01-02-02-0132-0004-0082
2- http://scholarworks.gvsu.edu/honorsprojects
3- http://avalon.law.yale.edu/17th_century/nj10.asp